

استطلاع

تأمين التمويل
العائق الأبرز أمام رواد الأعمال

في حين أشار حوالي الربع إلى أنهم أسسوا أعمالهم ويبلون بلاء جيداً حالياً (24%). في المقابل، اعتبر 19% من المجيبين أن أعمالهم الخاصة لا تبلي بلاء حسناً على الإطلاق. وعند سؤالهم عن طموحاتهم بالنسبة إلى أعمالهم، قال حوالي الثلث أنهم يطمحون إلى حصد المزيد من النمو والأرباح في بلد إقامتهم (30%)، في حين أشار 28% منهم إلى أنهم يرغبون في ازدهار أعمالهم لتصبح شركة إقليمية هامة في المستقبل. وتمنى حوالي واحد من أصل خمسة مجيبين تنمية أعمالهم لتصبح شركة عالمية (22%)، أو مجموعة عالمية كبرى (19%).

أما بالنسبة إلى أفضل القطاعات لريادة الأعمال، فأشار الاستبيان إلى أن الخيارين الأكثر شعبية بالنسبة إلى رواد الأعمال في المنطقة هما: "تكنولوجيا المعلومات/ الاتصالات" (18%)، و"الإعلان/ التسويق/ العلاقات العامة" (17%)، يليهما قطاع "الضيافة والترفيه" (14%)، و"التصميم المعماري والهندسة" (12%)، و"التمويل/ التأمين/ العقارات" (10%).

وأشار الاستطلاع إلى أن المهنيين، الذين حاولوا تأسيس أعمال خاصة في المنطقة، واجهوا تحديات معينة متعنتهم من تحقيق النجاح. وتتمحور الأسباب حول "عدم القدرة على تأمين التمويل والدعم المالي" (52%)، و"عدم القدرة على تمويل مرحلة التأسيس ذاتياً" (51%). وبرز التمويل كقضية مشتركة بين المجيبين بما يتعلق بالعوامل الرئيسية التي تثير قلقهم، إذ قال 56% من المجيبين إن "تأمين التمويل للبدء بالمشروع" هو عامل القلق الرئيسي بالنسبة إليهم، يليه "توظيف الأشخاص غير المناسبين" (41%)، إضافة إلى "عدم ثبات الأرباح/ الدخل" (35%)، و"الخسارة" (30%). كما أشار أكثر من نصف المجيبين (54%) إلى أن من الصعب تأسيس عمل خاص في بلد إقامتهم.

أظهر استطلاع أجراه موقع "بيت.كوم" بالتعاون مع "YouGov"، مؤسسة متخصصة بأبحاث السوق، أن 71% من المهنيين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، يفضلون ريادة الأعمال على الوظائف الثابتة، وذلك لسببين أساسيين هما: "الإنجاز الشخصي أو تحقيق الذات"، و"تحقيق توازن أفضل بين العمل والحياة". في المقابل، أشار 23% من المجيبين إلى أنهم يفضلون البحث عن وظيفة ثابتة، وذلك لأسباب عدة، منها: "تأمين الدخل المنتظم"، و"الاستقرار المهني". تجدر الإشارة إلى أن هذا الاستطلاع استند إلى عينة ضعيفة من 715 شخصاً، موزعين على الإمارات، والسعودية، والكويت، وقطر، وعمان، والبحرين، ولبنان، وسوريا، والأردن، والجزائر، ومصر، والمغرب، وتونس. أي أن عدد الأشخاص ضئيل والدول التي ينتمي إليها المستطلعون ليست سواسية من حيث الوضع الاقتصادي والسياسي والأمني. كما أنه لا يمكن لمثل هذا الاستطلاع أن يعكس الواقع، كونه جرى عبر الإنترنت ولا يلحظ التفاوت الطبقي بين المشاركين.

يفيد الاستطلاع بأن 59% من المشاركين هم موظفون في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، يفكرون بتأسيس أعمالهم الخاصة، في حين حاول 17% ذلك فعلياً في الماضي، إلا أنهم واجهوا صعوبات حالت دون ذلك. أما بالنسبة إلى من يملكون أعمالهم الخاصة، فقال 75% منهم أنهم بدأوا بخطواتهم الأولى لتأسيسها خلال السنوات الست الأخيرة، وذلك لأسباب تراوحت بين "الحصول على استقلالية أكبر" (39%)، و"الشعور بأن الوقت كان مناسباً" (34%)، و"الرغبة في القيام بما يحبونه" (34%). فيما اعتبر ثلث المجيبين أن "الحصول على دخل أكبر" سبب رئيسي لإنشاء أعمال خاصة. كما كشف 37% من رواد الأعمال المشاركين في الدراسة أنهم في المرحلة الابتدائية من أعمالهم،



من المرجح ارتفاع أسعار الوحدات الصغيرة في المناطق خارج بيروت (هيلم الموسوي)

المواد الأولية مرتفعة ومن يشيدون اليوم بأسعار أرخص. لكن بحسب الدراسة، من غير المتوقع أن يحدث ذلك انهياراً في الأسعار مع نهاية عام 2016، على غرار ما حدث في دبي والولايات المتحدة الأميركية في 2007 و2010، وإنما المرجح انخفاض مخزون الوحدات العقارية الكبيرة على نحو سلس وتدرجي، باعتبار أن تسييلها سيتم وفق عملية طويلة وهادئة الوتيرة، بسبب قلّة الطلب عليها، في مقابل توسع رقعة عمليات البناء المتركزة على الوحدات الصغيرة خارج بيروت وارتفاع الأسعار في المناطق التي تشهد فورة عمرانية.

للسيولة، الذين استثمروا كل أموالهم الشخصية أو لجأوا إلى القروض لتغطية كلفة مشاريعهم. فترة احتدام المنافسة بين من شيدوا الأبنية عندما كانت أسعار

بنسبة 4,2%، أما القيمة السنوية لهذه المعاملات فقد ارتفعت بنسبة 5,9% عام 2016 (نحو 3,85 مليارات دولار)، ما حقق نمواً بنسبة 11,2% في قيمة المعاملات العقارية وبنسبة 2,7% في قيمة المعاملات البنكية.

إلا أن هذا التحسن لا يعوّض كل التراجع الحاصل منذ عام 2012، فقد تراجعت مساحات البناء المرخصة، من 8,8 ملايين متر مربع في حزيران 2011 إلى 6,35 ملايين متر مربع في حزيران 2016.

بحسب دراسة RAMCO، تعدّ هذه المرحلة: 1- "فترة الشاري" الذي بإمكانه تحديد سعر العقارات بحسب حاجة المطورين (تحديداً الصغار ومن هم في الوسط)



تحول الطلب على
العقارات إلى السوق
الداخلية بنسبة 80%



قطاع خاص

«بلوم» يؤسس شركة لإدارة الأصول

وافقت هيئة الأسواق المالية على إدراج شركة "بلوم لإدارة الأصول" ضمن مؤسسات الوساطة المالية، بعدما تبين لها أن هذه الشركة تأسست وتسجلت وفقاً للأصول في السجل التجاري تحت اسم "Blom Asset Management". وهذه الشركة، وفق المعطيات المتداولة في السوق، مملوكة من "بنك لبنان والمهجر" من خلال ملكيته لـ "بلوم إنفست بنك"، وقد أنشئت بعدما تبين أن دائرة إدارة الأصول في بلوم إنفست لم تعد كافية، بل يمكن تحويلها إلى شركة قائمة بذاتها وتوسيع أعمالها. رأس مال بلوم لإدارة الأصول يبلغ 7,5 مليارات ليرة، وهي الشركة رقم 13 بين مؤسسات الوساطة المالية المرخصة من هيئة الأسواق المالية، إذ إن هذه الأخيرة نشرت في 22 كانون الثاني 2016 لائحة بالمؤسسات المرخصة منها وعددها 12 مؤسسة، وأضيف إليها الشركة الأخيرة في 10 أيار 2016.



باعثها بعد تحسن وضع البنك في السوق وحققت منها كسباً هائلاً. وكانت هيئة الممارسات المالية قد فرضت غرامة على باركليز بقيمة 50 مليون جنيه إسترليني في تحقيق آخر يتعلق بمدفوعات البنك للمستثمر القطري في صفقة شراء أسهمه تلك، ويُنظر القرار تحقيقاً منفصلاً يجريه مكتب التحقيق في عمليات الفساد الكبرى بشأن شراء قطر القابضة لأسهم باركليز.

ستاندر أند بورز:

لبنان من سلبي إلى مستقر

عدّلت وكالة ستاندر أند بورز نظرتها المستقبلية إلى الدّين السيادي في لبنان من "سلبي" إلى "مستقر"، وأبقت على تصنيف لبنان للدّين السيادي القصير الأمد والطويل الأمد بالعملات المحلية والأجنبية عند B- وB. سبب التعديل، كما صرّحت الوكالة، يعود إلى توقعاتها الإيجابية للتدفقات الرأسمالية الوافدة إلى قاعدة ودائع القطاع المصرفي، إذ إنها ستبقى مقاومة وستلبي حاجات الحكومة للاستدانة. وبحسب الوكالة، فإن قدرة الحكومة على الاستدانة تعتمد على قوّة هذه التدفقات، وهي تبقى أمراً مهماً لجهة التصنيف، لكنها ترى أن الاعتماد على المصارف المحلية وعلى مصرف لبنان لتمويل حاجات الحكومة هي نقطة ضعف بنوية. ويقدر أن تبلغ نسبة الاستدانة الحكومية 26% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2016، وأن تنمو الودائع المصرفية بمعدل 4%. هذه الودائع المصرفية هي أساسية لعوامل "الثقة". علماً بأن معدل نمو الودائع المصرفية تراجع من 11,5% في 2010 إلى 5,2% في 2015، بسبب أثر الصراع في سوريا، وبنسبة أقل بسبب تباطؤ اقتصادات الخليج.



«باركليز» و«قطر القابضة»

متهمان بالفساد

اتهمت مجموعة "بي.سي.جي كابيتال بارتنرز"، المصرف البريطاني "باركليز"، بتمويل صفقة بيع أسهمه لـ "قطر القابضة" في عام 2008. يومها اندلعت الأزمة المالية العالمية، وكان المصرف البريطاني يعرض بيع أسهم بقيمة تزيد على 7 مليارات جنيه إسترليني. هذه المجموعة ترى أن باركليز خدع مساهميه ونفذ صفقة فاشلة، مشيرة إلى أنه مؤل صفقة الشراء القطرية بالكامل، وقيمتها 3 مليارات جنيه إسترليني من دون الإفصاح للمستثمرين أو لسوق المال. إدارة "باركليز" كانت قد أقرت سابقاً بتقديم تسهيلات للمستثمرين القطريين، إلا أنها لم تعترف بأن الصفقة بكاملها كانت ممولة منه لبيع أسهمه للقطريين. لذا، يطالب المستثمرون الذين رفعوا القضية أمام المحكمة العليا في لندن، بتعويض عن خسارتهم الواقعة بسبب عدم الإفصاح. قيمته 700 مليون جنيه (أكثر من مليار دولار). نتيجة عدم الإفصاح، إذ إن قطر القابضة اشترت الأسهم في 2008 ثم